



Distr.
GENERAL

A/9720/Add.1
1 November 1974
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY

JAN 21 1975



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والمشررون
البند ٥٨ من جدول الأعمال

حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري
التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق
المدنية والسياسية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	الاجابات الواردة من الحكومات
٢	إيطاليا

الاجابات الواردة من الحكومات

ايطاليا

كانت ايطاليا ، كما هو معروف ، من بين أوائل البلدان التي وقعت على العهد الدولية الخاصة بحقوق الانسان . ويقوم ذلك دليلا على تمسك هذا البلد تمسكا كاملا ، من حيث المبدأ بالمعايير والاجراءات الواردة في هذه الوثائق وعلى الأهمية التي توليها ايطاليا للقوانين الدولية الهادفة الى ضمان احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية .

ومن المعروف أيضا جيدا ، أن ايطاليا صدقت منذ عام ١٩٥٥ على الاتفاقية الأوروبية لصيانة حقوق الانسان . وفي العام الماضي قبلت البنود الاختيارية لهذه الاتفاقية وهي البنود المتعلقة بحق كل شخص يدعي أنه وقع ضحية لانتهاك حقوق الانسان في أن يتقدم بمعية الى اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان وإلى قضاء المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان . ومن المعروف أخيرا ، أنه على أثر اعتماد العهد الدولية ، أجرى مجلس أوروبا دراسة مقارنة عميقة للعهد نفسها وللاتفاقية الأوروبية . وقد انتظرت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا انتهاء هذه الدراسة (١٩٧٠) وصدرت توصيات الهيئات المعنية فيما يتصل بالموضوع (١٩٧١) قبل الشروع في بحث العهد بنية التصديق عليها .

بدأ هذا البحث في ايطاليا سنة ١٩٧٢ . وتبين من المقارنة الأولى بين أحكام العهد الدولية وأحكام التشريع الداخلي - التي قام بها جميع الوزراء السمنيين - أنه لا توجد ثمة أية مشادة فيما يتعلق بتكييف التشريع الايطالي مع العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ؛ بينما لا يوجد تطابق كامل بين التشريع الداخلي وبعض أحكام العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويرجع السبب في ذلك الى أن اصلاحات معقدة بلغت درجة متقدمة من الاعداد يجري الآن وضعها في ميدان الحقوق المدنية والسياسية . ومن المعتقد على العموم أن ينتهي العمل من اعدادها خلال وقت قصير .

وبفضل التوجيهات الجديدة التي وضعتها بالاجماع الهيئات المكلفة بتحقيق اصلاحات فقد أصبح من الممكن ازالة بعض وجوه التناقض المشار اليها آنفا بين التشريع القومي والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ورشما يتم ذلك ، تقترح الحكومة الايطالية الشروع في اجراء بحث ثان للأحكام التي نحن بصدد اعدادها وذلك للتفصيل قدر الامكان بالتصديق على العهد الدولية . وبناء على ما تجرى عليه من عادات تقليدية عريقة ، فإن ايطاليا لا تصبح طرفا في وثائق دولية من طراز الاتفاقية الا بعد أن تنظر السلطات التشريعية المختصة في النصوص ذات الصلة بالموضوع بكل العناية والدقة القانونيتين المطلوبتين . وتعزى بعض اسباب هذا الموقف أيضا ، الى الرغبة في ابداء أقل ما يمكن من التعقيدات لدى الاضطلاع بالتزامات دولية .